

يدل عليها او على احد هما فان وجد دليل جاز الحذف وانما
 ان حذفها لدليل جاز باتفاقا وتغير دليل جاز على
 الخلاف واما اذا دل على حذف احد هما دليل جاز حذفه
 فانه فالبعض منهم حيث منع الجواز واما اذا لم يدل عليه
 دليل لم يجر حذفه باتفاقا والحذف لدليل يسمى اختصارا
 وتغير دليل يسمى اقتصارا وتقول هنا اي في هذا الباب
 اما في غيره من الابواب فيجوز الحذف للمعوقات افعال
 نحو عطية وكسوت ونحوهما والنوع ان الحذف
 هنا تقدم به الفائدة اذ لا يخلوا احد عن ظن او علم
 بحاله فم في نحو عطية وكسوت وضربت اذ قد يقصد
 الاخبار بطلقة ايجاد كسوت وعطية وضرب دون
 مكسي واخذ ومضروب لا يجوز في هذا الباب اي
 باب ظن واخواتها باي كتاب هذا من كلام
 الكتيب يدرج به اهل البيت وكان وجه قصدا كاعلم
 له حب كبير فيهم رضي الله عنهم ليقعنا بهم والعار
 كل عسى يلزم منه عيب او سبه ولقد تزلت
 ابي والله لقد تزلت منزلا مني منزلة السخيف ائجاب
 المكرم فلك تظني غيره ابي غير ما ذكر واقعا وهذا هو
 الشاهد في مفعول اول وواقعا مفعول ثانيا
 حذفه والدليل على حذفه ساق الكلام وليس فيه
 دليل لغويا عليه وهذا البيت قاله ابن الخطيب
 كجوبته

كجوبته فان لم يدل دليل على الحذف لم يجر فيها اي
 على الخلاف وتقول ولا يجر احد هما اي باتفاق وتقول فان
 لم يدل دليل اي في الظاهر وان كان في الواقع وتفسر
 الامرات الحذف لا يجوز بطلقا الا بدليل وتظن
 اجعل تقول اذ الكاف حرف جر وتظن مجرورها وعلامة
 جمع كسوت مقدر منع من ظهورها حركة الحكاية
 والجار والمجرور في موضع المفعول الثاني لاجل واجل
 فعل امر وفاعله مستر وجوبا تقديره انت وتقول
 مفعول الاول مفعوب بفتح مقدر منع من ظهورها
 حركة الحكاية او منصوب بالفتحة الظاهره ويكون
 المقصود منه لفظه اي هذا اللفظ وان حرف شرط
 جازم وروي فعل ماض فعل الشرط وفاعله مستر
 عايد على تقول واستفها مفعول ولي وبه جاز ومجرور
 في محل رفع نائب فاعل مستفها لانه اسم مفعول
 ولم حرف سفي رجزه وتقلب ويتفصل فعل مضارع
 مجزوم بلم وعلامة جزمه كونه مقدر منع من ظهوره
 حركة الروي وفاعله مستر عايد على تقول وتغير
 جازم مجرور متعلق بلم يتفصل وظرف مضاف
 اليه واو حرف عطف وكظوف بمعنى مثل مقطوف على
 قوله ظرف وظرف مضاف اليه مجرور بالفتحة الظاهره
 واو حرف عطف وعمل مقطوف على ظرف مجرور بكسرة